2023/10/7

محاضرات مقياس نظريات التكامل والإنذماج

السنة الثالثة ليسانس

تخصص العلاقات الدولية

المحاضرة رقم1: مفهوم التكامل

أولا–تبلور ظاهرة التكامل في العلاقات الدولية

تميزت العلاقات بين المجموعات البشرية منذ استقرار الإنسان على هذا الكون الكثير من الإضطرابات والتحولات التي أفرزت أزمات متلاحقة، وظل الصراع والتنافس والقتال يهيمن بشكل واسع على العلاقات الإنسانية، ويكاد السلام والإستقرار يشكل إستثناء حقيقيا لهذه القاعدة، وقد ترجع الأسباب الرئيسية لذلك إى الطبيعة الأنانية للإنسان وكذلك الإختلافات الدينية أو تضارب المصالح ... إلا أن البحث عن الآليات الكفيلة للوقاية من الإنعكاسات المدمرة لحالات التناقض والإختلاف أصبحت تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى مختلف الأطراف إلى تحقيقه، ولهذا طرحت مسألة التعاون والتكامل بين المجتمعات والدول كآلية لإحداث تحول جدري في طبيعة العلاقات البشرية.

وعلى الرغم من قدم ظاهرة التعاون والتنسيق بين الجماعات البشرية والدول، إلا أنها أحدثت صيغا وأبعادا جديدة ومختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدى تزايد عدد الدول في النظام الدولي بفعل ما آلت إليه سياسات تصفية الإستعمار وبفعل عمليات التفكك التي حدثت على مستوى الكثير من الدول والإمبراطوريات القديمة وصولا إلى الحرب الباردة وما مثله الرعب النووي من هاجس للمجموعة الدولية في تلك المرحلة .كل هذا أدى إلى بروز تيار قوي ينادي بضرورة انتهاج أساليب التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي والدولي لتحقيق جملة أهداف، والتي على الرغم من إختلافها لا يمكن تحقيقها أو يستحيل بلوغها في ظل سيادة فرضية الدولة القطرية أو القومية التي بني عليها النظام الدولي لما بعد معاهدة واستفاليا 1648.

وعليه أعتبرت المبادئ الفلسفية التي جاء بها هذا الإتجاه النظري بمثابة الثورة الراديكالية في واقع العلاقات الدولية وعلى جل الإتجاهات النظرية التي حاولت تفسير طبيعة ومحتوى التفاعلات بين الأطراف التي تشكل أعمدة النظام الدولي. وقد لعبت الظروف السياسية والإقتصادية التي ميزت مرحلة ما بين الحربين العالمتين الأولى والثانية دورا أساسيا في حدوث هذا التحول إذ توصلت أغلب الدول إلى قناعة مفادها أن الصراع من أجل القوة والنفوذ في إطار فرضيات الفكر

الواقعي قد يدخلها في نفق مظلم من الصراعات والأزمات والحروب ولا يؤدي بالضرورة لتحقيق احتياجاتها الأمنية فأتجهت للبحث عن أطر أكثر عقلانية لتحقيق مصالحها وأهدافها بعيدا عن الصراع والحرروب.

غير أنه ورغم تلك القناعة وحدوث ذلك التحول في إدراك الدول لمصالحها الوطنية، إلا أن منظروا الإتجاه التكاملي في العلاقات الدولية أنقسموا أو اختلفوا حول طبيعة ومنهج وآليات ومحتوى وأهداف ظاهرة التكامل في العلاقات الدولية إلى مجموعة من المدارس والإتجاهات أهمها: المدرسة الدستورية، الوظيفية، الوظيفية الجديدة، وما بعد الوظيفية، هذا الإنقسام أدى إلى تباين واختلاف المفاهيم والتعريفات التي قدمت لظاهرة التكامل.

ثانيا–تعريف التكامل: لغويا يجد المدلول اللغوي للتكامل أصوله في الفكر الغربي والضبط في الكلمة اللاتنية Intègration، يعرفه قاموس أكسفورد الإنجليزي "بمعنى تجميع الأشياء لكي تؤلف كل واحد، وهذا المعنى يتفق مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لنكون منها كل واحد.

أما إصطلاحا تتطلب مسألة تعريف مصطلح التكامل حتمية الغوص في أعماق الرصيد الفكري الذي تراكم في هذا الحقل العلمي، وانطلاقا من هنا نتطرق لمجموعة من التعاريف:

–يرى أمتاي إتزيوني A.Etzioni" بأنه الحالة الناتجة عن إمتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف والإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للشعب وهو ما يرمي إلى تحقيق التوحيد الذي يلي التكامل.

يعرفه "دافيد ميتراني" D.Mitrany" فإنه يرى أن التكامل هو نتيجة عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي في مستويات متعددة وتكييف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة وخلق ظروف جديدة.

–يعرفه "ليندربرغ" على أن العملية التي تجد فيها الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا لذلك لإتخاد قرارات مشتركة في هذه في الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسات جديدة.

يعرفه "أرنست هاس" E.Hass الذي يعد من أبرز رواد النظرية الوظيفية الجديدة " التكامل على أساس أنه ذلك المسار الذي تقتنع من خلاله الفواعل السياسية في دول وطنية متعددة على تحويل ولاءاتها وتوقعاتها ونشاطاتها السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته صلاحيات أوسع من صلاحيات الدول الأعضاء.

أما "كارل دوتش" K.Deutsh" التكامل حسبه هو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة محددة شعورا كافيا بالجماعة وتماثلا في مؤسساتها الإجتماعية وسلوكاتها المجتمعية إلى الدرجة التي تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور السلمي.

يعرف التكامل كذلك على أنه عملية سياسية عن طريقها تستطيع مجموعة من الشعوب المنتمية لعدة دول مستقلة أن تؤسس كيانا سياسيا يمكنه على نحو ما أن يسمى جماعة.

من خلال جملة التعريفات السابقة المقدمة نستنج أن التكامل يقتضي عنصرين أساسين هما:

أ-مؤسسات سياسية.

ب-هوية سياسية.

بمعنى وجود منظومة لإتخاذ القرار وخلق جماعة سياسية وهو ما يفرض بدوره عملية أساسية ضمن نظرية التكامل وهي نقل الولاءات من الوحدات المندمجة في المسار التكاملي إلى مركز جديد فوق الدول أو فوق قومي.

وكتعريف إجرائي، نصل في النهاية إلى القول بأن التكامل هو عملية ومسار بمقتضاه تحاول مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، إلى مركز ووحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسسات لها شرعية قانونية مع الدول الوطنية المعنية، بمعنى التكامل هو عملية انصهار السلطات والشرعيات المنفصلة التي تأخذ طابعا جغرافيا في إطار وحدة أكثر شمولا واتساعا.

ثالثا-الفرق بين التكامل وبعض المفاهيم المشابهة: إذا نظرنا إلى التكامل على أنه المسار والعملية التي تهدف إلى توحيد سياسات الدول الأعضاء في كافة المجالات عن طريق خلق مؤسسات مشتركة ينقل إليها الولاء وشرعية اتخاذ القرارات تدريجيا مما يساعد على ظهور جماعة سياسية موسعة وجديدة، فإنه يختلف عن التعاون، التنسيق، الشراكة، الإعتماد المتبادل والتحالف، التبعية.

***-التعاون:** هو عبارة عن مجهودات وسلوكيات تهدف إلى ضبط وتعديل سياسة مجموعة من الأطراف في ميدان أو ميادين معينة دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث إنعكاسات بنيوية أو مؤسساتية مباشرة من أجل تحقيق أهداف محددة بدقة لا تكون بالضرورة مشتركة؛ بمعنى آخر هو عبارة عن سياسة وفاق وتبادل في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت و لا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة، يتميز بوجود أهداف مجردة وليست بالضرورة مشتركة، ومع ذلك فإنه النجاحات التي يمكن تحقيقها عن طريق مبادرات التعاون قد يشجع الأطراف المعنية على الإنتقال إلى صيغ وأشكال أخرى كالشراكة والتكامل.

***-الشراكة:** هي طريقة للحصول على منافع مشتركة أو أنها نظام مشاركة بين مجموعة من الدول في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ما يميز الشراكة أنها تكون بين طرفين متساويين مع تحمل الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء. يختلف مفهوم الشراكة بإختلاف الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ما يميز هذا المفهوم أن يكون بين طرفين متساويين ويحقق مصالح مشتركة بين الطرفين.

***-الإعتماد المتبادل:** يقصد به في السياسة الدولية تلك الحالة التي تتداخل وترتبط بواسطتها الفواعل الدولية بالشكل الذي يجعل ما يحدث لإحداها في أي منطقة جغرافية يؤثر بطريقة مباشرة وسريعة على الأطراف الأخرى، وقد ساهم التطور التكنولوجي والثورة في ميدان الإعلام والإتصالات إلى تقوية عملية الإرتباط والتداخل بين الدول والمجتمعات، مما دفع باتجاه

العالم نحو الإعتماد المتبادل والمعقد الذي يتطلب مزيدا من التعاون بين الدول بالقدر الذي يحقق الإستقرار والسلام في النظام الدولي.

***-التنسيق:** هو عبارة عن محاولة أو مجموعة من المحاولات تقوم بها أطراف معينة على المستويين الإقليمي والدولي لإحداث نمط أو درجة من التقارب في سياساتها وممارستها أتجاه موضوع أو مواضيع محددة، من أجل اعتماد برنامج أو استراتجية مشتركة لتحقيق أهداف أو مواجهة أخطار مشتركة يستحيل بلوغها بطريقة إنفرادية.

***-التبعية:** تقوم على فكرة التلازم بين التقدم والتخلف، وتعرف على أنها اعتماد متبادل غير متسق أو غير متكافئ.

***-التحالف:** هو عبارة عن اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون فيما بينها لمواجهة أخطار أمنية مشتركة، وهو ما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الأوضاع الأمنية لأطراف التحالف وترتبط التحالفات بالميدان العسكري.

*-الإندماج: الكثير من الباحثين يستعملون مصطلح الإندماج كمرادف لمصطلح التكامل، على الرغم من أن الإندماج أعمق من التكامل وأعلى مراحل التكامل الإقتصادي، يتضمن توحيد السياسات الإقتصادية كافة وإقامة سلطة إقليمية عليا وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ السياسات، وفي هذه المرحلة توافق كل دولة عضو على تعليق سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في الكثير من المجالات للسلطة الإقليمية.

***-الوحدة:** الوحدة تعبر عن مسار قانوني، فالوحدة نتاج إتفاقية وليست عمل ميداني، وهي هدف التكامل والإندماج لأنه يسعى إلى التوحيد.

رابعا-شروط التكامل: لا توجد هناك شروط معينة يجب توافرها لبداية أي عملية تكاملية وذلك لإعتبارين:

-الإعتبار الأول: التباين في نظرة وتصور المقاربات النظرية لظاهرة التكامل ولآليات تحقيقه والأهداف المرتبطة به والشروط المطلوبة لبدايته.

-الإعتبار الثاني: يتمحور حول اختلاف الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بمسارات التكامل الإقليمي وهو ما يجعل عملية التعميم مسألة غير دقيقة وغير موضوعية.

ومع ذلك فإن هناك بعض الشروط التي يمكن أن تساهم في تسريع ونجاح مسار التكامل منها:

1-تجانس القيم والمعتقدات: لأن التجانس في القيم والمعتقدات يساعد على بروز التصورات والإدراكات فوق القومية لدى مجتمعات التكامل حول كيفية معالجة القضايا المشتركة ورسم الإستراتجية الكفيلة بالوصول إلى حالة الجماعة السياسية الجديدة. كما أن التجانس في القيم والمعتقدات يزيد من مرونة وقدرة السلطات في الوحدات المعنية بمسار التكامل على تغيير أولوياتها ومؤسساتها من أجل الإستجابة لمتطلبات التكامل، لأن الأنساق الفكرية والإيديولوجيات التي لا تقبل التصحيح والتغيير تجعل من التكامل مهمة صعبة التحقيق.

2-المصلحة المشتركة: على الرغم من عدم الوصول إلى حالة التجانس الكلي بين الأهداف التي تريد الدول تحقيقها من خلال الدخول في مسار تكامل إقليمي فإن وجود مصلحة لكل منها تعتبر بمثابة الرابطة التي تضمن تشبث الوحدات السياسية بالتجربة التكاملية وذلك بالرغم من العراقيل التي يمكن أن تواجهها.

3-المتغير الخارجي: تلعب الأخطار والتهديدات التي تفرزها البيئة الخارجية سواء كان مصدرها ظاهرة أو دولة أو مجموعة من الدول دورا محوريا وحاسما في رسم معالم العلاقة بين الوحدات السياسية المعنية بهذه التحديات وينتج عن ذلك أنه كلما شعرت أنظمة سياسية معينة بوجود تهديدات خارجية مشتركة كلما اتجهت نحو التكتل واعتماد آليات الوقاية والدفاع الجماعية.

4-استكمال عملية بناء الدولة القطرية: التكامل هو عبارة عن مسار لإحداث تطور وتحول على مستوى الأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدول الأعضاء وهو ما يصعب تحقيقه في الدول التي لم تنتهي بعد من عملية بناء الدولة الوطنية، ذلك أن هذا الصنف من الدول لم يفصل في الكثير من المسائل الحساسة المرتبطة بطبيعة الدولة الوطنية مثل طبيعة النظام السياسي والإقتصادي والحزبي وكيفية تنظيم وعمل السلطات...، ففي الدول التي لم تكتمل فيها عملية بناء الدولة الوطنية ترتبط السلطات فيها ارتباطا وثيقا بمصالح فئات وطبقات معينة، مما يجعل تنازلها عن بعض اختصاصاتها لصالح مؤسسات التكامل مسألة معقدة للغاية.

خامسا- مجالات التكامل:

1-المجال الإقتصادي: يعتبر المجال الإقتصادي أكثر ملاءمة لعملية التكامل، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموعة من التجارب التكاملية مثل: السوق الأروبية المشتركة، منطقة التجارة الحرة لإمريكا الشمالية " النافتا".

ويمثل التكامل الإقتصادي في تكوين الأسواق الإقتصادية المشتركة، ويتم ذلك بوسائل وفي مظاهر مختلفة مثل: توحيد التشريعات الضريبية والجمركية، إزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

التكامل الإقتصادي لا يتم دفعة واحدة، بل يمر بمجموعة من المراحل وبشكل متدرج على نحو تصاعدي من مرحلة إلى أخرى، وقد حاول الباحثون وضع نموذج عام للتكامل الإقتصادي ومن بينهم "بيلا باليسا" الذي حدد 5 مراحل أساسية للتكامل الإقتصادي تتمثل في:

أ-منطقة التجارة الحرة: يتم فيها إزالة كافة القيود الجمركية على التجارة والسلع بين مجموعة من الدول، بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الإقتصادي ولكن تحتفظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء. وقد تكون منطقة التجارة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الآخر، ولا تتضمن ترتيبات خاصة بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال أو توحيد وتنسيق السياسات الإقتصادية والمالية، ومن الأمثلة البارزة عن مناطق التبادل الحر منطقة التجارة الحرة لإمريكا الشمالية "النافتا".

ب-الإتحاد الجمركي: يعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء لمواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية. والملاحظ أن الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة يتفقان في إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ولكن يوجد فارق مهم بينهما. الإتحاد الجمركي يفرض تعريفة جمركية موحدة ما بين الدول الأعضاء في الإتحاد ككل في مواجهة الدول الأخرى خارج الإتحاد، أما منطقة التجارة الحرة تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة بتعريفاتها وقيودها الجمركية الخاصة بها في مواجهة الدول خارج المنطقة.

ج-السوق المشتركة: تعد السوق المشتركة المرحلة الثالثة في السلم التصاعدي لإستكمال التكامل الإقتصادي، يتحقق ضمن هذه المرحلة مبدأ حرية إنتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وتعد السوق الأوروبية أبرز مثال على ذلك، حيث اختارت الإتفاقية التي أنشئت بموجبها السوق الأوروبية عددا من الآليات لتحقيق هذه المرحلة تمثلت في:

-إلغاء التعريفة الجمركية.

-وضع تعرفة جمركية موحدة وتوحيد السياسات الاقتصادية.

-إلغاء جميع القيود على حرية تنقل العمال ورأس المال.

-تكوين سياسة مشتركة في الزراعة ورأس المال.

د-الإتحاد الاقتصادي: درجة أعلى من السوق، يقصد به إذماج إقتصاديات الدول الأعضاء في إقتصاد واحد وذلك عن طريق تجميع الموارد، والعوامل الإنتاجية، المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، مع توفير حرية الإنتقال والعمل بين دول الإتحاد المختلفة وتسيير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الإستثمارات وتكامل العمليات الاقتصادية.

هـ-التكامل الاقتصادي التام: وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية للدول الأعضاء، بمعنى تصبح الاقتصاديات في هذه الدول كأنها اقتصاديات دولة واحدة تتشكل من سلطة عليا تكون بيدها اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي تكون ملزمة لكافة الدول الأعضاء، شريطة أن لا يكون هناك تمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء، في هذه المرحلة كل دولة من الدول الأعضاء تفتقد جزء من سلطتها التنفيذية لحساب السلطة الجديدة ولكن هذا لا يعني الوحدة السياسية.

2-المجال السياسي: في هذا المجال نتحدث عن التكامل السياسي بما يحتوي عليه من ميادين فرعية كالسياسة الخارجية والدفاع والأمن، وبالتالي فالتكامل السياسي هو ذلك المجال الضيق الحساس والصعب التحقيق من مسار التكامل، الذي يهدف إلى تحويل الولاء والسيادة وسلطة اتخاذ القرار إلى المؤسسات المشتركة التي أفرزتها النجاحات المحققة على مستوى الميادين والمراحل الأخرى للتجربة التكاملية، ويعتبر المجال السياسي من أعقد حلقات مسار التكامل لإرتباطه بميادين السياسة العليا المتصلة بمقومات الدولة القطرية وبشخصياتها وأدورها الإقليمية والدولية.

3-المجال الأمني: هو أكثر المجالات حساسية يكون التكامل من خلاله نتيجة لتحالف معين، يعتبر كوسيلة يستطيع فيها العضو المسيطر التحكم في عملية صنع القرار في مواجهة الأعضاء أقل قوة، وفي المقابل يضمن العضو القوي لهذه الأخيرة الحماية والمساعدة.

سادسا-الصعوبات التي تواجه دراسة ظاهرة التكامل: تعترض عملية التكامل منذ بدايتها الأولى العديد من الصعوبات النظرية والعملية التي مثلت بالنسبة للدارسين وبعض التجارب رهانات جدية، حيث لم تستطع العديد من التجارب تجاوز هذه الصعوبات والتعامل معها بما يخدم المصلحة الجماعية للدول الأعضاء، مما أدى إلى تعثر هذه التجارب وفي أحسن الأحوال بقائها في إطار التعاون والتنسيق دون الإرتقاء بها إلى مستوى التكامل، ويمكن إجمال هذه الصعوبات في:

-**مسألة الولاء:** إن خلق الجماعة السياسية كأحد أهم شروط التكامل يصطدم في الكثير من الأحيان بمسألة نقل الولاء ات أو الولاء من الدولة العضو إلى المركز الجديد نتيجة غلبة وطغيان الإنتماءات الوطنية على حساب الإنتماء إلى المركز الجديد.

-**مسألة السيادة:** إن التكامل يقتضي وجود منظومة مشتركة لصناعة القرار الذي يكون ملزما للدول الأعضاء وهو ما يعتبره الكثير مساسا بسلطة الدولة الوطنية وسيادتها جراء سيطرة الدول الكبرى أو الأعضاء الأقوياء على صناعة القرار فيها، ينتج عن هذا تردد الدول الصغرى في الإنخراط في مستويات متقدمة من التكامل، أو قد تعتبر الدول الكبرى إشراكها مع دول أقل قوة منها في منظومة واحدة لصناعة القرار إنتقاصا من سلطتها ومساسا بموقعها فترى مصلحتها بالبقاء خارج عملية التكامل-صناعة القرار مرتبطة أساسا بمبدأ الدولة القوية-.